

"النهار"

الاربعاء ٨ شباط ٢٠٠٦

إطلاق حملة انضمام لبنان إلى المحكمة الجنائية الدولية مخبير: منطقت جديد لمحاسبة كل مجرم

أطلقت منظمة "عدل بلا حدود" (منسقة التحالف اللبناني للمحكمة الجنائية الدولية) ومعهد حقوق الانسان في نقابة المحامين في بيروت في مؤتمر صحفي امس في دار النقابة "الحملة الوطنية والدولية لانضمام لبنان للمحكمة الجنائية الدولية"، في حضور مقرر لجنة حقوق الانسان النائب غسان مخبير ومدير معهد حقوق الانسان في النقابة النقيب السابق للمحامين ريمون شديد والسكرتير العام للفدرالية الدولية لحقوق الانسان دريس البازمي والمنسقة للتحالف بريجيت تشيليان والمدير الاقليمي لمنظمة العفو الدولية احمد كرعود ومحامين وممثلي جمعيات اهلية.

وألقى شديد كلمة اشار فيها الى "ان نقابة المحامين تسعى منذ اعوام الى انضمام لبنان الى هذه المعاهدة لدى المراجع الحكومية في لبنان". واعتبر "ان الاجواء الان اصبحت مؤاتية اكثر للتقدم على هذا الصعيد".

وقال: "التعاون مع منظمة عدل بلا حدود ومؤازرة المحامي النائب مخبير سيساعدنا على صعيد مجلس النواب للانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية".

وتحدث مخبير، فأشار الى انه يتكلم اضافة الى صفته المهنية بصفته مقررا للجنة حقوق الانسان النيابية، مؤكدا انه "سيلتزم العمل من ضمن الحملة الوطنية للمحكمة الجنائية الدولية على ان ينضم لبنان الى معاهدة روما، ويقر بالتالي مجلس الوزراء ثم مجلس النواب هذا الاتفاق المهم، لنلتحق في لبنان بمجموعة الدول التي اخذت القانون على محمل الجد".

واشار الى "اهمية انضمام لبنان الى هذه المحكمة"، معتبرا "انها تشكل نقلة نوعية في العالم. المحكمة تتبئ بانضمام لبنان الى منطقت جديد نأمل ان يسود العالم اي منطقت عدم التفلت من العقوبة والدخول في محاسبة كل مجرم مهما علا شأنه.

يكثر الكلام اليوم عن محاكمة دولية ولجنة تحقيق دولية في جرائم خربت لبنان، فيما يتحدث القانون الدولي عن الجريمة ضد الانسانية وخصوصا جريمة الاختفاءات القسرية في سوريا واسرائيل وغيرهما. هذه الجرائم الخطيرة لا يمكن ردعها الا بتحقيق جدي يفترض ان يكون من صلاحية المحكمة الجنائية الدولية".

واعتبر ان "انضمام لبنان الى المحكمة الدولية ومعاهدة روما، واسهامنا كدولة في هذا المنحى الجديد الذي يفرض سيادة القانون هو واجب علينا بقدر ما هو حق".

واشارت تشيليان في كلمتها الى "ان لبنان هو من الدول الاربع التي لم توقع نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية". ورأت ان "انضمام لبنان الى المحكمة الدولية سيساهم في ضمان حقوق الانسان والانسانية على اراضيهم وسيحول دون افلات اي مجرم من العقاب". واعلنت تأسيس التحالف اللبناني للمحكمة الجنائية الدولية التي تتولى تنسيقه منظمة "عدل بلا حدود"، والهدف الاساسي لهذا التحالف هو العمل على انضمام لبنان الى هذه المحكمة عبر المصادقة على نظام روما الاساسي. وركز البازمي على وجوب توضيح صلاحية المحكمة ومدى علاقتها بالقوانين الداخلية للدول التي ستضم الى معاهدة روما، لافتا الى ان مئة دولة عضو فيها.

اخيرا، كانت كلمة كرعود عن منظمة العفو الدولية، فأكد ان "هذه الحملة هي اداة اساسية لحماية حقوق الانسان في كل البلدان"، مشيرا الى ان "المحكمة الجنائية تعطي ادارة اكثر فاعلية لقانون حقوق الانسان وتمثل رادعا دوليا لكل جرائم الحرب وضد الانسانية والمحاسبة والمساءلة". وقال "ان منظمة العفو تدعم بفخر عملها مع المجتمع اللبناني".